

ازالة الغبار عن بعض المصطلحات

د. المهدي عبدالسلام الخماس

بداية، أريد أن أعبر عن أسفي الشديد لعدم رؤية مقالات مشابهة لهذا المقال قد نشرت سابقاً. حقيقة إن هذا الموقع يختص بكافة الأطباء، ولكنه جديد العهد ولم يعرف به الكثيرون بعد.

- أعتقد أن هناك أمرين أثنين لم يعتد عليهما الأطباء الليبيين، وهما الحوار وتبادل وجهات النظر. أعتقد أن هذا الأمر يعود بقدر كبير إلى عادات وتقاليد توارثها أبناء ليبيا والمنطقة العربية عبر السنين. لذا أعتقد أنه ليس من السهولة بمكان أن يعبر هؤلاء الأطباء عن وجهات نظرهم وآرائهم على شبكة الأنترنت، ولكن أملي أنه مع الوقت وقليلاً من الجهد قد يصبح هذا الأمر ممكناً.
- أود أيضاً أن أتقدم باعتراري إلى الأطباء والمرضات وغيرهم من الإداريين والفنيين الذين يعملون في مجال الصحة والخدمات الطبية الذين يمارسون عملهم بشكل أخلاقي والذين لم ينسو أولويات عملهم وخلقياته.
- انتهز هذا الفرصة لأشكرهم على نبلمهم وإخلاصهم في عملهم، وأتمنى أن يستمروا على ما هم عليه، وإن تكون منشوراتي مؤازرة لهم في مسيرتهم.
- على أية حال لقد تحدثت إلى أحد زملائي خلال زيارة قمت بها إلى ليبيا، تحدثنا خلالها عن بعض القضايا المتعلقة بمجال الطب والخدمات الصحية، ولقد وجدت أن الكثير من الأسس والمبادئ نعيدها يومياً في ممارستنا الطبية تكاد أن تغيب من قاموس الأطباء في الوطن ليبيا، لذا يتوجب علي أن أذكر نفسي وزملائي بهذه الكلمات والأسس التي أراها محورية في مجال عملنا كأطباء، وكلية ثقة بأن هذه المبادئ لم تحذف من أذهان أطبائنا، وإنما غابت عن أذهانهم لسبب أو لآخر، وأخذت تتراجع شيئاً فشيئاً من قائمة الأولويات إلى قائمة المنسيات حتى تراكم عليها الغبار والصدأ، وعزاء لنفسي ولزملائي، سأوجه أجمع الإتهام إلى قانون رقم خمسة عشر الذي أجده مسؤولاً عن هذا التقصير والذي أمل أن تتمكن من طيه عما قريب.
- فيما يلي بعض المبادئ أود أن أتطرق إليها: الشفافية، الصراحة، العمل الجماعي، نوعية وكفاءة العمل، الرقابة وإحصائيات الإعاقة والوفيات.

أولاً: الشفافية:

من أروع العادات حقاً، ويفتقد إليها الإداريون في مجال الصحة في ليبيا، إذا تمتعنا بالشفافية، فعلى أن نتعامل بصدق ونتقبل النقد، وأعتقد أن هذين الأمرين من الصعب تطبيقهما خاصة بين القياديين في مجال الصحة.

في الحقيقة، علينا أن ندون الميزانية والمشتريات بصدق لا أن نطلب من المحاسبين أن يتقدموا بواصلات وهمية أو أن نقبل الرشوة، علينا أن نتفادي مضاعفة أسعار المشتريات مثلاً: لا يجوز أن نطلب من معارضنا الشخصية أن يضعوا ثلاثة أسعار أو ثلاثة عروض لمفروشات المؤسسة أو أي سلعة أخرى.

أعتقد أن علينا أن نتقبل النقد وأن نجيب على تساؤلات الجميع حول مؤسساتنا الصحية، ويتوجب علينا أيضاً أن نضع مخططات إستراتيجية وأن نقيم نتائج هذه المخططات بشكل موضوعي ونزيه، إذا مارسنا الشفافية فإني لا أرى سوى التقدم للأمام، قد تكون البداية عسيرة وصعبة، ولكن سرعان ما سنكتشف أن هناك الكثير من الخبرات الشبابية والأفكار المتقدمة ستظهر ويظهر أثرها على النظام الصحي بأجملة عند ذلك سيصبح ولأولاً للمؤسسة وللصحة العامة وليس للأفراد والذين يقدمون

الرشاوي والمصالح الشخصية والذين يدونون لنا ساعات عمل إضافية قد تتجاوز أحياناً ساعات النهار. سيصبح ولاؤنا للتقدم والإنجازات بدلاً من المسؤولين الذين يعينون أقرابنا وأصدقائنا في مناصب ووظائف وهمية، والذين يمنحون الرواتب لأشخاص لانراهم أصلاً في مكان العمل، وفي بعض الأحيان قد تمنح المرتبات لأشخاص تحت أسماء أفراد اموات.

ويتوجب بشكل خاص على الإداريين أن يطبقوا الشفافية، وعليهم أن يدوّنوا المعلومات وأن يسمحوا بالرقابة العامة والإطلاع العام على نسبة الوفيات في المشافي وعلى النفقات وعلى إحصائيات وشيوع مختلف الأمراض ، من حقنا أن نعرف مقدار النفقات على الإدارة مقارنة بماينفق على القضايا الصحية.

ثانياً: الصدق،،،،، أعتقد أنها من أجمل الكلمات في سائر اللغات، لوطبقها الجميع لكانت حلاً للكثير من مشاكلنا، بالصدق وحده يمكننا أن نرفض الفساد بكل أشكاله. بالصدق وحده نستطيع مقاومة مغريات الفساد.

إنني لا أدعي أن أحدنا يتمتع بالكمال، ولكن دعوني أقدم لكم بعض الأمثلة على بعض تصرفاتنا. إذا طرح على أحد أطبائنا سؤال حول علاج لايعرفه، فعليه أن يعترف بذلك بكل بساطة بدلاً من أن يحوم حول إجابات مخترعة أو خاطئة.

وإذا عُرض على أحدهم منصب ما، وهو يعلم أنه ليس الشخص المناسب لهذا المنصب، فعليه أن يرفض هذا التعيين وأن يشرح الأسباب بكل صراحة ووضوح بدلاً من ان يقبل به ويبدأ في الكذب على نفسه وعلى الناس.

وكذلك لاينبغي للطبيب الذي يتمتع بمرتبة قيادية أن يستفيد من المتعاقدين لبناء منزله الخاص أو أن يستغل آليات وسيارات المشتشفى لإستعمالاته الشخصية، لأأريد أن أطيل عليكم بمزيد من الامثلة، ولكن هناك الكثير الكثير من هذه الأمثلة التي نراها يومياً في حياتنا العملية وفي مؤسساتنا الطبيه في ليبيا.

ثالثاً: العمل الجماعي،،،، كل الليبيين يدركون مبادئ كرة القدم ولديهم دراية كافية عنها، لذا سأستخدمها كمثال عن العمل الجماعي، كلنا نعلم أن إنتصار الفريق يكون بتعاون أفراده مع بعضهم البعض، حيث يتبادل اللاعبون الكرة فيما بينهم حتى يتحقق الهدف، هذا هو العمل الجماعي . من وجهة نظري الشخصية أرى أن مبدأ العمل الجماعي والتعاون هو مبدأ نفتقده في قاموس مبادئنا التي نمارسها كل يوم.

قد يكون هذا نابع من عاداتنا وتقاليدينا المتوارثة أو بسبب الطريقة التي تعلمنا بها، لا أدري بالضبط مالسبب في غياب هذا المبدأ الجوهري بوجهة نظري.

إن العمل الجماعي يجعل الأولوية للمؤسسة وللبرنامج المهني وللوطن وليس للأفراد، إذا طبقنا مبدأ العمل الجماعي في محاربة الأمراض وفساد الإدارة فإن ذلك من شأنه أن يدفع بنا إلى الأمام على كافة الأصعدة في مجال مهنتنا.

كما أن ذلك من شأنه أن يقدم لنا أفكاراً جديدة وبناءة في مجال عملنا كما أن ذلك سيساعدنا على أن نعتاد على تقبل آراء الآخرين وستكون إدارة المشفى أو المؤسسة الصحية مبنية على التقدم والكفاءة في العمل وليست مبنية على الفساد والسرقة والمصالح الشخصية، وعندها نصبح كلنا مسؤولين عن هذا النجاح وتكون المكافئة والمديح للفريق الطبي ككل، وليس لفرد دون آخر. إن تحييد الآخر قد جعل نظامنا الصحي هو الأسوأ في شمال أفريقيا، وهذا أمر لايفتخر به ، إن تحييد الآخرين وإهمال دورهم قد قادنا إلى الفساد وإلى درجة أننا فقدنا ثقة المواطن الليبي، فمثلاً، حتي لوكان العلاج لمرض ما متوفر محلياً، فإن المواطن يفضل أن ينفق قدراً كبيراً من المال للسفر إلي مصر أو

تونس أو الأردن ليتلقى العلاج نفسه، ولم أذكر أوروبا لأنني أعلم بأن العلاج هناك باهض التكلفة ولا يقدر عليه إلا الطبقة المخملية في المجتمع الليبي.

أنا لا أعتقد أن يكون هناك شخصاً يملك عصاً سحرية لإصلاح نظامنا الصحي، وإنما بالجهد الجماعي الصادق والخالي من الفساد يمكننا أن نخلق هذه العصى السحرية التي ستقوم هذا النظام الصحي وتجعل منه نظاماً نزيهاً وفعالاً يثق به المواطن الليبي.

رابعاً: نوعية وكفاءة العمل، مضافاً إليها الرقابة والمسؤولية.

برأي أن هذه الكلمات متقاربة جداً في جوهر معناها عندما نقيم مؤسسة صحية فعلينا العودة إلى أساسات تصميمها وهيكلها، حيث نجد وصفاً لهذه المؤسسات، وتعريفاً لأهدافها والمستوي المتوقع من هذه المؤسسة والذي عليه يقاس نجاحها أو فشلها.

فإذا أتينا لتقييم أي مؤسسة صحية في ليبيا لوجدنا أنه لا توجد سجلات أو دواوين تحدد أهداف هذه المؤسسة فعلى أي معيار نقيس مدي نجاحها أو فشلها؟
فمثلاً إن قياس نسبة وفيات الأطفال الرضع كقيمة مطلقة ليس معياراً يمكن الاعتماد عليه في أي دراسة أو تقييم.

فهل من المعقول أن نظامنا الصحي مصمم بناءً على قيم مطلقة ولا يمكن قياسها أو تحليلها وبذلك لا يستطيع أن يخدم المواطن الليبي بشكل فعال؟

وهذا ينطبق على المؤسسات الصحية العامة والخاصة على حدٍ سواء .
إن هدفنا هو النوعية وليس الكمية أو العدد، فإذا أعتمدنا النوعية فمن هنا تأتي الرقابة والمسؤولية، فإذا تمكنا من تحديد أسس ومعايير لقياس كافة المؤشرات عليها فعندئذ نستطيع أن نطبق مبدأ الرقابة وبذلك يمكن مسألة المسؤولين في القطاعين الخاص والعام على حدٍ سواء
إننا نشاهد زيادة واضحة في عدد العيادات الطبية والمراكز الصحية الخاصة دون أن نرى أي تغيير في معايير الخدمات أو نوعيتها ودون أي تأكيد للمواطن على كفاءة الخدمات التي تقدمها هذه المراكز، ودون أي تغيير في معايير الحياة للمرضى. لهذا فإن زيادة العيادات والمراكز الصحية كماً، دون الاهتمام بنوعيتها لن يخدم النظام الصحي بشئ.
لذلك أرى أن علينا وضع خطة متكاملة لتحسين مستوى الخدمات الصحية ككل سواءً في القطاع العام أو الخاص.

خامساً: نسبة الوفيات والإعاقة:

إن تسجيل نسبة الوفيات والإعاقة في كافة الإختصاصات هو أمرٌ لا بد منه، وإن هذا التسجيل هو محوري في العملية التعليمية لطلاب الطب، والأطباء الجدد اللذين هم في المرحلة التدريبية وبهذا يمكن تحسين نوعية الخدمات الصحية في مشافينا.

إذا عقدنا جلسات أسبوعية لمناقشة وتسجيل نسبة وأسباب الوفيات والإعاقات، فإن ذلك سيكون نوعاً من الرقابة الذاتية التي نطبقها على أنفسنا، وهي كذلك ستساعد على تحسين نتائج الخطط العلاجية المتبعة، أو تغييرها نحو الأحسن بناءً على نتائج هذه الخطط. وإن نتائج هذه الجلسات لن تستخدم لأسباب قانونية، وإنما فقط لأسباب تعليمية ولتحسين مستوى الخدمات الطبية والخطط العلاجية، وكذلك لتقييم الأطباء والجرابين لأنفسهم.

أريد أن أقف عن هذا الحد وأتمنى أن يشاركني زملائي في التركيز علي النقاط والمبادئ التي ذكرتها
وأن تكمل الحوار في هذا المجال مستقبلا انشاء الله.